

اثر التطرف في التوازن الاستراتيجي للشرق الأوسط

م.د. رشا جبي عبيس



The impact of extremism on the strategic balance of the middle East

Abstract

Through the above and our study of the issue of extremism and its impact on the strategic balance of the Middle East, we find that the emergence of extremism through the political or social, economic or intellectual reasons to create a new environment of balance in the region has given an important role of some regional powers to play an active role we find prominence The Turkish role, where Turkey considered the Syrian crisis as a valuable opportunity for them to support armed groups, which allows them to reach an important regional position, even though they claim the fight (calling) Despite the emergence of reports about the passage of terrorists in the country during the process of entry and exit from Syria and tolerance of the arrested extremists, and it is trying to play an important regional role in the strategic balance of the region and supports Russia as well as Iran and its interventions in many countries in the region and benefit from The situation in order to play a regional role and seek to strengthen its position and through these interventions in addition to its nuclear program, which terrifies the countries of the region, especially the Gulf States, which is always trying to highlight its position that this balance with the support of America and does not seek Israel and try to have a role Especially impressive Strategic ally of America, either for Iraq and Syria, it has become Square In order to eliminate this balance and axis tries to prove the most prominent role in the balance, we find that the appearance of extremism created a

نبذة عن الباحث :

تدريسي في كلية
العلوم السياسية
- جامعة الكوفة.

balance and other prominent forces in the region, such as Russia and strengthening the relations - Turkish - Turkey which is also a NATO member to the presence of the United States of America, Is the most prominent element in the creation of the state of extremism and terrorism and sought to impose its control over the region under the pretext of confronting and combating terrorism.

1. Building an intellectual system capable of facing extremism and promoting tolerance.
2. Eliminate unemployment and give job opportunities for young people and work on developing strategies and plans for the development and creation of employment opportunities and the exploitation of their applications positively.
3. Addressing negative social and economic factors such as corruption, supporting democratic institutions, dialogue, respect for religions and fundamental freedoms, combating intolerance and discrimination, and supporting mutual respect, coexistence and harmonious relations between ethnic, religious and linguistic groups. The peaceful settlement of conflicts and the resolution of existing problems.
4. As for the strategic balance, we see that extremism has created a new kind of balance in the region, which has been positive for some countries, which has led to become active and influential forces in the region. For example, Turkey and Iran have played active roles. I see the role of other countries such as the Gulf countries While others such as Iraq and Syria have become poisonous to balance and play roles in the region.
5. The role of the great powers such as the United States of America and Russia in activating extremism and benefiting from it in order to restore balance in the region to serve their interests as we find the Russian-Turkish alliance in addition to Iran on the one hand and the American Gulf on the other, thus creating opportunities and the rotation of countries with regional effectiveness - and Iran) and create an environment conducive to international intervention, especially America and Russia

المقدمة :

لقد مرت منطقة الشرق الأوسط خلال فتره (٢٠٠٢-٢٠١٨) بالعديد من الاحداث و الأزمات المتعاقبة وتنتج عنها قيام عدد من دول المنطقة بإتباع استراتيجيات إقليمية جديدة . وذلك نتيجة التغيير طبيعة القضايا المطروحة ، وتطور نوعية الصراعات المحتدمة . وتبدل في محاور النزاع الرئيسية . وقلة الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي و التأثير الخارجي وأضعاف الدور المحلي وتصعيد الدور الإقليمي وتبلور التحالفات المتعارضة التي تبناها القوى الدولية و الإقليمية المتنافسة بين محاور البيئة السياسية الحاكمة للاستراتيجيات الإقليمية نحو الشرق الأوسط وغلبة الاعتبارات الطائفية و المذهبية على قضايا المنطقة وهو الامر الذي اوصل المنطقة الى المواجهة المسلحة بين بعض الاطراف الداخلية المتنازعة و الى درجة استدعاء قوى خارجية حليفة لدعم طرف على اخر بهدف تعديل التركيبة السياسية الداخلية لصالحه مثلما جرى في العراق (٢٠٠٣) وفي ليبيا (٢٠١١) .

ان تداخل الاوضاع وسرعة جريان الاحداث في المنطقة . والتواجد العسكري الأمريكي و الممارسات الإسرائيلية وضعف الادوار الموازية لكل من اوربا و روسيا و الصين نتيجة تباين المصالح و الاهداف بالإضافة الى الاختلافات السياسية و

الإيديولوجية بين الاطراف الفاعلة في القضايا الإستراتيجية للمنطقة والتنافس الحاد الذي يدور حول الثروة والنفوذ، أسهم في بلورة البيئة السياسية المؤتية للإرهاب والتطرف .

اهمية الموضوع

تنتج اهمية موضوع البحث من اهمية الدور يلعبه التطرف في التوازن الاستراتيجي للشرق الأوسط و الذي ينعكس بدوره الى استقرار المنطقة وفي ظل تسارع الاحداث وبروز الكثير من التنظيمات الارهابية مثل (داعش) وما يحدث في سوريا والعراق ودور القوى المؤثرة في المنطقة في استغلال مسألة التطرف و التأثير على طبيعة التوازن و تشكيل محاور من اجل رسم سياسات المنطقة و اعادة التوازن الاستراتيجي .

اشكالية الدراسة

يتعرض البحث بالدراسة و التحليل الى معرفة دور التطرف في التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وكيف اثر على طبيعة التوازن في المنطقة خصوصاً وانه اظهر نوعاً جديداً من التوازن و المحور بين القوى المؤثرة (ايران ، تركيا ، السعودية ، مصر ، دول الخليج) . اضافة الى دور القوى الكبرى في هذا التوازن في (روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية)

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان للتطرف ومكافحة اثر كبير على طبيعة التوازن الاستراتيجي في المنطقة الذي يكون مرحلة لتفاعلات الداخلية و الإقليمية و الدولية التي تحدث في المنطقة ومن اجل اثبات هذه الفرضية تطرح التساؤلات الآتية :-

١. ما هي الدول المؤثرة في التوازن الاستراتيجي للشرق الأوسط ؟
٢. ما هي الاسباب التي تؤدي الى التطرف ؟
٣. كيف يمكن معالجة التطرف ؟
٤. ما هي الطرق المتبعة لمواجهة التطرف من اجل معرفة تأثيره على التوازن الاستراتيجي في المنطقة ؟

المبحث الاول: الدول المؤثرة في التوازن الاستراتيجي

واجهت منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة جملة من المشكلات و الأزمات سواء على المستوى الفكري و الثقافي او على المستوى التنظيمي و المؤسسي و أصبحت تعيش في ظل مجموعة من التحولات و التغيرات المتتالية على الصعيد السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، وقد جاءت هذه التحولات في غمرة التحولات الإستراتيجية العالمية الكبيرة في ذات الصعيد و المستويات وفي خضم كل ذلك وقعت المنطقة تحت تأثير مشاريع عديدة يسعى كل منها لفرض نفوذه و سيطرته و تحقيق توجهاته الإستراتيجية ، الامر الذي اثر على حالة التوازن الإقليمي التي كانت سائدة في معادلة القوى توزيع القوة

العسكرية والاقتصادية بين أهم الفاعلين في المنطقة هذه المعادلة تشمل كل من الدول الآتية :

أولاً :- تركيا

فقد شهدت تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم فيها تحولاً بارزاً وقوياً في إستراتيجيتها ، وتعاملها مع الأحداث التي تمر بدول الجوار الجغرافي لتركيا عموماً ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص . تلك الأحداث المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي في ضوء العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر عام (٢٠٠٨) ، و عدوان الرجعة الإسرائيلي على غزة أواخر عام (٢٠١٢) ، او تلك التحولات السياسية التي شهدتها النظام الإقليمي العربي مع مطلع عام (٢٠١١) عقب الثورات الشعبية العربية و اسقاط انظمه الحكم الديكتاتورية التي أحدثت السلسلة من التحولات على مستوى العالم في ضل صياغة رؤية جديدة لسياسة الخارجية التركية التي باتت واضحة على الارض الواقع لاسيما في الجهود التركية المتعلقة في معالجة قضايا الدولة المجاورة او كما يسميها بعض العراقيين بالتدخلات التركية الفجة بالشأن العربي وتحديد اتجاه الأزمة السورية او في شمال العراق ^(١) .

لقد مثل الصعود التركي أحد التحولات المهمة في قضايا الشرق الأوسط والمؤثرة في التوازن الإقليمي في هذه المنطقة . كون تركيا تتشارك مع العرب عموماً والعراق وسوريا خصوصاً بقواسم مشتركة منها عوامل التاريخ والجغرافية والدين والحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية لكن يبقى العناصر الكردي من بين أهم وأقوى العناصر والتغيرات المؤثرة في سياسية الطرفين التركي والعربي أذ يمثل الاكراد احد اكبر المكونات السكانية و الاساسية في منطقة الشرق الأوسط يقطنون في اكثر من نصف اجمالي مساحة تركيا التي تضم نصف اكراد العالم بحيث أصبح تأثير تركيا ودورها في رسم مستقبل الاكراد في بقية الدول المجاورة لا يمكن تجاهلها نظراً الى المقومات التي تمتلكها تركيا من موقع جيواستراتيجي و جيوسياسي وطبيعة نظامها الديمقراطي ودورها الفاعل في السياسة الإقليمية والدولية ^(٢) .

بموجب هذا الصعود فأن تركيا يمكن ان تلعب دوراً هاماً في مستقبل التوازن الإقليمي بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية رصيدها لدى الرأي العام العربي والإسلامي ووزنها السياسي الناجم عن حالة انفتاحها على الدول المنطقة بموجب علاقات متميزة.

ثانياً :- إيران

إيران هي الأخرى تسعى لتأثير في حالة التوازن الإقليمي من خلال رغبتها في الحصول على السلاح النووي ورغم ان إيران غير مقبولة عربياً على المستوى الشعبي فهناك رفض في ادوارها وتوجهاتها الإقليمية التي زادت من تعقيدات المنطقة الإستراتيجية فالمنطقة مشغولة بالتحولات السياسية التي أحدثتها

ثورة الربيع العربي . الامر الذي خفف الضغط عن إيران التي لها وجهة نظر اتجاه حالة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) الذي قلب المعدلات الإقليمية وجعل إيران دولة مستهدفة بعد العراق كونها حسب وجهة نظر الأمريكية دولة مارقة ومن ضمن محور الشر وراعية الارهاب وداعمة لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين . وبهذه فأن المشروع الإيراني مستهدف بشكل اساسي من الولايات المتحدة لكن مقاومتها من هذا الاستهداف وتقدمها التدريجي في برنامجها النووي زاد من احتمالات الحصول التغير في التوازن الإقليمي^(٣).

ثالثاً :- إسرائيل

تنطلق إسرائيل من إستراتيجية تقوم على منطلقات القوى العسكرية والحرب والصراع وموازن القوى وبسط النفوذ اتجاه الدول العربية سواء تلك التي وقعت معها اتفاقيات السلام او تلك التي لم توقع . وانها تفترض ان وجودها في خطر من انشائها لهذا فان صراعها مع لعرب يدفعها لسعي ان تبقى الطرف الإقليمي الاقوى والمهيمن على المنطقة بما يسمح لها فرض رؤيتها على الدول العربية وسياساتها وأجندتها ولا يأتي ذلك إلا من خلال تحقيق اهداف سياستها الخارجية التي تقوم على الآتي^(٤).

أ- أحداث التفوق العسكري الإسرائيلي من خلال بناء جيش قوي يستند الى صناعة عسكرية وتكنولوجية يأتي في مقدمتها السلاح نووي و الكيماوي مع حريمها على دول منطقة الشرق الأوسط .

ب- حماية الأمن القومي الإسرائيلي وفق توجهات نظرية الأمن القومي التي تشكل جوهر السياسة الإسرائيلية وذلك بالاعتماد على :

- تهويد الارض العربية عبر اتباع سياسية استيطانية تقوم بطرد السكان العرب.
- مواجهة التنظيمات الفلسطينية السياسية والعسكرية والعمل على تصفية رموزها .
- توسيع رقعة الارض المحتلة عبر العدوان وشن الاعتداءات على الارض العربية.

وتؤكد النظرية الإسرائيلية المتعلقة بقضية التوازن الإقليمي على اهمية هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط عبر استمرار تفوقها على الدول العربية مجتمعة والى احتكارها السلاح النووي لذا فانها لا تتوانى عن ضرب أي محاولة لبناء قدرات نووية مثلما قامت بضرب المفاعل النووية العراقية والمشروع السوري، والاعتراض على المشروع النووي الأردني وموقفها العدائي المعلن ضد البرنامج النووي الإيراني وتحذيراتها من السلاح النووي الباكستاني المتطور وامتلاكها ارادة سياسية موحدة في شؤون أمنها القومي تساهم المؤسسة

العسكرية في بلورتها وحشد المجتمع الإسرائيلي خلفها ، وإلى علاقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة بما يسمح بادامت تفوقها العسكري النوعي على الدول العربية^(٥).

رابعاً :- مصر

غيرت الثورة الشعبية التي اندلعت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ موقع مصر في التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي فقد انتقل الدور المصري من حالة الجمود التي كان يخلد فيها طيلة العقود الثلاثة الماضية جراء التأثير السلبي الذي أحدثته اتفاقية كامب ديفيد اتجاه مصر ودورها العربي والإقليمي إلى حالة جديدة بفعل تغيرات جذرية في الواقع السياسي الخارجي المصري كبينه مؤسسية قادرة على ممارسة الدور الجديد الذي يلائم مع حجم مصر وقدرتها البشرية ومصالحها وثقلها العربي المفقود ، لكن التغير المحتمل بالدور المصري لن يكون راديكالياً بقدر ما سيكون براغماتياً ، إذ أن القصور خلال العقود الماضية لم يكن في توجهه بقدر ما كان في مدى استقلالية قرار السياسة الخارجية ومدى ممارستها لدورها ، وطبيعة المؤسسات التي تقوم بهذا الدور ، غير أن نجاح الثورة في إسقاط رئيس الدولة و تفائل الشعب بالتحول الاستراتيجي الذي يسمح بدخول السياسة الخارجية المصرية المرتبطة بالتوازن الإقليمي لا يتوقع لها أن تكون في الواجهة الامامية الواسعة التي تتنافس بها مع الاستراتيجيات الأخرى بقدر ما تركز على الشأن الداخلي التي يعاني من مشكلات جمة بدأت تطل برأسها من جديد بشكل جعل الشكوك تثار في امكانية وجود عناصر داخلية وخارجية تحاول إثارة الفتنة الطائفية واشعال الحرب الأهلية وإيجاد الخلافات السياسية بين الأحزاب الحاكمة و الحرك الشعبي الناشط في البلاد^(٦).

خامساً :- دول مجلس التعاون الخليجي

تعاني دول الخليج من انكشاف واسع في المستويين السياسي والعسكري ، بحكم التأثيرات الخارجية على القرار الاستراتيجي الذي لم يكن في أي وقت بيدها سلباً او حرياً ، إذ أن تحقيق الأمن القومي الخليجي يقاس بمؤشرات حده الصراعات التي تشهدها وحدات الاقليم داخلياً وخارجياً ، حتى أصبح تأثير القوى الخارجية جزءاً من تفاعلات الاقليم ، الامر الذي فرض على دول هذه المجموعة تخصيص موارد كبيرة للشؤون الدفاعية ، وعقد تحالفات أمنية رسمية و اجراءات جماعية ، غير ان هذا التأثير الخارجي على الأمن القومي الخليجي لن يلغي تأثيره في الأمن العالمي الذي هو الآخر يتأثر بالتحول الذي يطرأ في التفاعلات التي تجري في منطقة الخليج العربي ، وذلك للاعتبارات الآتية^(٧) :

- أ. الإمكانات النفطية الهائلة التي لا توازيها قوة عسكرية لحمايتها .
- ب. المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي و المعبر عنها عملياً في حالتها التدخل الدولي في الاعوام ١٩٩١-٢٠٠٣ .

ج. الموقع الاستراتيجي المهم الذي فرض شكل العلاقة بين الأمن الإقليمي ونظرية الأمن العالمي .

د. تأثير بيئة الأمن الإقليمي الخليجي بالخلافات مع دول منطقة الشرق الأوسط ، والصراعات بين بعض دول الإقليم و القوى العالمية التي لها تواجد في الخليج .

ومن بين كل تلك الاعتبارات يبرز المشروع الإيراني الإقليمي الذي ينجح في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية في ساحتي أفغانستان و العراق واستغل وجود جيشها امام الحركات و التيارات الموالية لإيران في هذين البلدين بحيث نجح هذا المشروع في تحريك ملفاته التي كان من أبرزها الملف النووي الذي استقطب محاور عديدة للأصطفاف معه بعضها عربياً ، وبنى علاقات استراتيجية مع سوريا . وفرض نفسه في المجال الحيوي الآخر له الا وهو العراق . فضلاً عن قدرته في استغلال حزب الله ضد اسرائيل بالغة الأهمية لدى الولايات المتحدة التي وجدت مصالحها مهددة في منطقة الخليج بفعل المشروع الإيراني (٨)

عودة التهديدات الإيرانية لدول الخليج كنتيجة حتمية لقدرات البرنامج النووي الإيراني . في ظل تصورات خليجية لم تكن محسوبة تمثلت في سرعة تخلي الولايات المتحدة عن حليفها الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك . لذلك تصرفت السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي في نجدة النظام الحكم البحريني عبر ارسال قوات درع الجزيرة مع بعض الاشارات عن مساعدة أمنية و عسكرية اردنية . هذه المساعدة التي لا تستطيع ان تربي بثقلها الكامل خشية من أي تصرف اسرائيلي مضاد في ظل التسريبات الاعلامية عن نوايا اسرائيلية تجاه المشروع النووي الاردني الذي هو بحاجة ماسة لدعم مجلس التعاون الضروري لاستمرار التطلعات الاردنية التي يؤطرها وجود الخبرات الفنية وتوفر المواد الخام (٩)

لذلك فإن التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط مهدد في أي لحظة بالانهيار ، وذلك بفعل التناقضات السائدة حالياً في تطورات الاحداث في هذه المنطقة الحيوية . ورغم ان التناقضات هي حالة طبيعية في الحياة لكن هذه الدراسة تتحدث عن التناقضات التي تحولت الى ازمات ان لم تكن مأزق . وان طبيعة الحلول تفترض سقوط احد الاطراف فعمد الجميع على ادارة ازمته مع الآخرين وفق القدرات الذاتية المتوفرة له في مسعى لعدم السقوط على حافة الهاوية . ولا زال العمل الدبلوماسي الدولي ناشط في مجال شؤون الشرق الأوسط . رغم تصاعد مفردات الترغيب و التهيب و المجابهة والعقوبات و الاحتمالات الحرب الاهلية و عناصر الصراع في المواجهات التي يشهدها الشرق الأوسط فهذه سوريا تعاني من ازمة متفاقمة بين النظام الحاكم وعناصر المعارضه المدعومة من قوى اقليمية ودولية قد تصل مراحلها الى مستوى الحرب الاهلية واذ إيران مهدده في حل العسكري في الازمة التي دخلتها بعد تطوير برنامجها النووي التي لا تزال

تعارض بعقوبات متتالية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مدعومة من الاتحاد الاوربي و اسرائيل التي بدورها لا تستطيع نسيان التهديد الإيراني بإزالتها من الخريطة فتسعى لمواجهة مع إيران وحلفاءها في المنطقة حزب الله اللبناني وحركة حماس الذي يردون على التهديدات الاسرائيلي بتدمير لن تحتله وتركيا دفعت دماً سال في عرض البحر بعد تفاؤلها الحذر في الدخول الى عمقها الاستراتيجي في الشرق الأوسط و تواجسات الدول مجلس التعاون الخليجي من التطلعات الإيرانية ودخول النادي النووي مع حصولها على السلاح الذري اما مصر فلا زالت تعلق جرحها التي ضمنتها لكن اسباب الحل ليس في متناول اليد و العراق تائه بين التدخل الإيراني بالشؤون السياسية و اللعب على الورقه الطائفيه وبين التدخل الامريكى و الخليجي الى الدور التركي ، اما الاردن فرغم تراجع حده الحراك السياسي بعد الانتهاء الانتخابات البرلمانيه لكن مرجح عودتها في أي ازمة سياسية داخلية مع معارضي السلطة من الاسلاميين . فيما يقع السودان و اليمن و الصومال في وضع لا يحسد عليه بين المطالب الداخليه و التأثيرات الخارجية و على هذا المنوال تتأرجح معادلة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط و باتت معارضة للتغيير ليكن القول ان هذه خلاصة لطبيعة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط وبالتالي انعكس الامر على القضايا التي لعب دوراً مهماً وبرزها التطرف و اسبابه وسبل مكافحته وهو موضوع بحثنا .

المبحث الثاني: اسباب التطرف المؤثرة في التوازن الاستراتيجي

ان التطرف لا يأتي من فراغ انما هناك مجموعة من الاسباب التي تقوي وجوده ومن ابرز هذه الاسباب هي :

اولاً : الاسباب الاقتصادية والاجتماعية

ان تردّي الاحوال الاقتصادية يؤدي الى الاحباط واليأس والحقد على المجتمع والسلطة عندما يكون هناك محاوله من قبل بعض طبقات المجتمع السيطرة على خيرات بشكل غير عادل حيث ينقسم المجتمع في هذه الحالة الى طبقات مستغلة للخيرات وطبقات محرومة من تلك الخيرات كما ان نقص مصادر الثروة والسلع والخدمات وعدم العدالة في توزيع الثروات والتفاوت في توزيع الدخل والخدمات والمرافق الاساسية ، يؤدي الى حالة الاحباط الفردي وسخط المجتمع والشعور بالظلم الاجتماعي وظهور سلوكيات منحرفة تميل الى ارتكاب الجرائم واستعمال العنف^(١٠).

كونهم فقراء عاطلون عن العمل لاتتاح لهم أي فرصة للمساهمة في معالجة مشاكل الخدمات المرافق العامة المحلية المحيطة بهم ويتعرضون في نفس الوقت الى خطاب ديني متطرف وثقافة ترفض التسامح فيجدون انفسهم في حالة تدفعهم نحو التطرف والعنف . فثقافة عدم التسامح التي يتم اكتسابها أحياناً في المجتمعات العربية الاسلامية في المنزل والمدرسة وأجهزة الاعلام

والمسجد مع وجود خطاب ديني مسيس ومتطرف يقدمه بعض الوسطاء في المجتمع ويتبنى رؤية خاصة وتفسير خاص للمشاكل الداخلية والخارجية ويساعد على تنمية التطرف والعنف والإرهاب بين الشباب وهؤلاء الوسطاء عديدون ومتواجدون في مواقع كثيرة ومن أمثلتهم بعض العلماء وأئمة المساجد وبعض الاساتذة ومسؤولين انشطة رياضية اجتماعية ثقافية في المدارس والنوادي او في بعض النقابات والجمعيات المهنية والتعاونية والخيرية وبعض الكتاب والمفكرين وخاصة انصاف المثقفين^(١١).

ومن اسبابه ايضا التعليم والتنشئة الاجتماعية على ثقافة الاستعلاء ورفض الآخر وتراجع التفكير النقدي وانتفاء ثقافة المشاركة اضافة الى الخطابات الدينية المتعصبة التي تستند الى تأويلات وتحذيرات خاطئة والتي تجانب الفهم الصحيح للإسلام ومجافية لروح الأديان كلها من الحفاظ على القيم الروحية النبيلة التي تعتمد على المحبة والرحمة والتسامح وتنبذ التعصب والكرهية اضافة الى ثلاثية الفقر والامية والجهل التي تدفع الشخص الى الانسياق وراء الخطاب الديني المشوه وفتاوى معلومة وازاء ضيقة الافق^(١٢).

وعليه فإن منطقة الشرق الأوسط واجهة جملة من هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فنجد ان اقتصاد دول الخليج العربي يواجه اكبر تحدياته منذ اكثر من عشر سنوات اذ يدفع هبوط اسعار النفط الحكومات الاتفاق بالعجز ويرغمها على التخلي عن بعض نظم الدعم السخية وكذلك تقييد السيولة في القطاع المصرفي^(١٣).

حيث تشكل ازمات اسعار النفط تحدياً كبيراً لدول الخليج فعلى مدى الثلاثين سنة الماضية كان اقتصاد تلك الدول يعتمد عليها اعتماداً كلياً وانخفاض سعر النفط سبباً عسير في ميزانيات هذه الدول حيث تشكل صادرات النفط ٩٠٪ من مجموع صادراتها وهنا بدأت التوجهات للبحث عن مصادر اقتصادية جديدة للدولة ووضع إستراتيجي تساعدها في رسم خططها المستقبلية بشكل افضل خصوصاً مع تزايد البطالة على الرغم من ارتفاع معدلات نمو النشاط الاقتصادي وكذلك تحديات حرب اليمن التي شكلت تحدياً اقتصادياً بالغ الأهمية ويؤثر على مجال الاستثمار في الدول الخليجية ويستنزف مواردها حيث ان النفقات الاسلحة المستخدمة تقدر بمئات الملايين من الدولارات والتي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الخليجي^(١٤).

و ان قمة مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٦ تناولت ملف الازمة الاقتصادية التي تمر بها المنطقة وخاصة انخفاض اسعار النفط و الازمة السورية و الوضع في اليمن وتفعيل الاتفاقيات وتوحيد القرارات لمواجهة هذه التحديات وخاصة التحدي الاقتصادي و الامني^(١٥).

اما بالنسبة لإيران حيث فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوبات اقتصادية على ايران بعدما أعلن انسحاب الولايات من الاتفاق النووي الإيراني وفرض

العقوبات عليها ومطالبة المجتمع الدولي بالالتزام بها وتشمل هذه العقوبات حسب وزارة المالية الأمريكية عمليات شراء الدولار الأمريكي من قبل النظام الإيراني وعقوبات على قطاع النفط وتجارة الذهب و المعادن الثمينة و على قطاع السيارات الإيراني كما تم الحظر على المعاملات التجارية الإيرانية الهامة التي تعتمد على الريال الإيراني في البيع و الشراء و على الحسابات البنكية التي تحتفظ بمبالغ كبيرة من الريال الإيراني خارج إيران^(١٦).

وقال الرئيس الإيراني روحاني ((أن البلاد تمر حالياً بفترة حظر وفي مثل هذه الظروف سيواجه التعب وبلا شك بعض المشاكل)) ، مشدداً على (ضرورة ان يتحد ابناء الشعب في هذه المرحلة الزمنية وان يساعد بعضهم بعضاً) ، و أكد روحاني ايضاً ((ان إيران تواجه حالياً حرباً اقتصادية ونفسية ولا يمكن القول بان الاوضاع عادية))^(١٧).

اما تركيا فنجد انها حققت نمواً اقتصادياً خلال السنوات الماضية وذلك بفضل الانتاج المتزايد و النمو الكبير في قطاع السياحة وبفضل التصدير الكبير واستقرار نسب البطالة عند حوالي ٩,٩٪ ولكن الاقتصاد التركي يعاني من مشاكل ادت هذه المشاكل الى انخفاض كبير في سعر الصرف لليرة التركية مما ادى الى زيادة نسبة التضخم الذي قلص من القدرة الشرائية للمواطنين حيث ان الرواتب كما هي بينما الاسعار ارتفعت وادى الى عجز المواطنين احياناً لتسديد متطلبات حياتهم الاساسية وغيرها من الامور الاخرى .اضافة الى المشكلة الاخرى التي تعاني منها تركيا وهي مسألة الاقتراض الخارجي للحكومة التركية و الشركات بنسبة فائدة كبيرة الا ان السياسة الاعلامية التركية غريبة نوعاً ما فهي لا تتحدث عن ديونها الخارجية مطلقاً ولا تتحدث عن كون صادراتها اكثر من واردتها وعن اسعار الفائدة و التضخم^(١٨).

أذن ما نراه في ابرز دول التوازن الاستراتيجي للشرق الأوسط هو ما يؤكد كون ان مشكلة البحث وهي التطرف وجد البيئة المؤاتية لنموه وتفاقمه خصوصاً ونحن نعرف وكما ذكرنا سابقاً ان المشاكل او الاسباب الاقتصادية أحد دوافع تواجده يضاف اليه الاسباب الاجتماعية حيث ان الاستياء السياسي و الاقتصادي في الشرق الأوسط يؤدي الى اضطرابات اجتماعية عميقة . فنجد ان هذه البلدان بما في الشباب نتيجة للهيمنة السياسية و الركود الاقتصادي وبيروقراطيات الحكومات الخائفة واقتصاد غير منتظم من عدم المساواة التي غالباً ما يتبع الخطوط العرقية و الثقافية و الدينية وقد اسهم عدم المساواة بين الجنسين و التمييز المتفشى و التعصب اسهاماً كبيراً في الكسور العميقة و الضغوط المتزايدة في النسيج الاجتماعي^(١٩) . فالفوارق الاجتماعية و العنف ضد المرأة وعدم المساواة و الطبقة و البطالة وعدم وجود فرص عمل للشباب جعلت من المنطقة بيئة مؤاتية لنمو التطرف و تزايد و تأثيره على المجتمع او عدم خلق الفرص المؤاتية خلق فراغ يجعل المجتمع بحاجة الى ملاذ من أجل مواجهته .

ثانياً : الأسباب السياسية

على الرغم من اعتبار التطرف جريمة سواء في القوانين الداخلية والدولية ورغم النفور من الاساليب غير المشروعة التي يلتجأ اليها الإرهابيين في تنفيذ عملياتهم الارهابية المتطرفة إلا انه لا يحظى على احد ان بعض أو اغلب تلك العمليات الارهابية المتطرفة لها دوافع سياسية بل أكثر ما يميز الارهاب كجريمة هو وجود بعد سياسية في المسألة .

ويمكن القول أن السبب الرئيسي هو فقدان الثقة الاساسية في هذه المؤسسات والممارسات وكذلك محاولة البحث عن مؤسسات وممارسات جديدة بديلة تتوجه اليها مثل هذه الثقة التي تشكل جانباً مهماً من الاستقرار السياسي^(٢٠).

أذن فالعنف والتطرف ينشأ نتيجة لخيبة الامال التي يشعر بها المواطنون كما طورت بعض الايديولوجيات الحديثة أفكار عامة تتمسك بها فمثلاً الاعتقالات النازية التي كانت تقوم على اساس نفوق الجيش الأري و المانيا فوق الجميع وقيام قدر كبير من الكراهية الايديولوجية تجاه الآخر المختلف على اساس تلك الافكار السياسية المنبوذة أو القهرية المرتبطة بالقتل الاستتالي في الاتحاد السوفيتي السابق مثلاً وكثير من الحكومات المعادية للشيعوية خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبعده في امريكا اللاتينية أيضاً^(٢١).

وكان هدفها تحقيق غايات سياسية و استراتيجية خاصة بها مثل قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم تنظيم القاعدة في افغانستان أبان الاحتلال السوفيتي . لذلك نجد ان الاسباب السياسية للتطرف اما ان تكون داخلية بسبب طبقة الانظمة السياسية الحاكمة وغياب الشرعية^(٢٢) . أو لأسباب خارجية تتعلق بالهيمنة العالمية من قبل القوى الكبرى حيث بشر البعض الى ان بواعث الارهاب تعود الى طبيعة الانظمة السياسية الحاكمة ومن بينها الدول العربية التي لم تسمح للحركات الاسلامية المشاركة والاندماج في النظام السياسي مما دفع البعض منها الى تبني منهج العنف وبالتالي الى المزيد من التطرف^(٢٣).

حيث يؤكد هذا الرأي ان التطرف يعود الى وجود اسباب داخلية وان اسبابه تتحملها الانظمة السياسية القائمة فيها الرأي الاخر يؤكد على ان الاسباب هي خارجية وتتعلق بما يحدث في البيئة الدولية اذ ان انهيار الاتحاد السوفيتي جعل من الارهاب قوة مركزية منافسة بعد ان كانت قوة هامشية وان القوى الدولية الاخرى . غير الولايات المتحدة ليس لديها القدرة على المواجهة مع ذلك الارهاب لاسيما بعد بروز الولايات المتحدة كقوة متفردة والتي اصبحت امام خيارين اما الهزيمة أو الدخول في نطاق الحرب غير متكافئة مع مجاميع ومتطلبات غير محدود^(٢٤).

وكما تقول (مارغريت تاتشر) رئيسة وزراء بريطانيا الأسبق ((ان انهيار الاتحاد السوفيتي ادعى الى تراجع مشروعية الانظمة الثورية العلمانية واعطى زخماً لصعود الاسلام المتطرف واصبح يهدد انظمة شمولية ومن يساندها في الدول العربية))^(٢٥).

أن هذا الاراء تشير الى ان تأثير البيئة الخارجية دون إدانة القوة العظمى - في حين ترى كثير من الجماعات الارهابية ان القوى العظمى بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة هي من تدعم الانظمة الشمولية^(٢٦). وتنطبق هذه التأثيرات على الشرق الأوسط وكيف انها لعبت دوراً في بروز نمو ظاهرة التطرف نجد ذلك واضحاً خصوصاً فيما يتعلق بالمنطقة العربية حيث ترى ان :

أ- النظام السياسي العربي قد أصابه الضعف الواضح وغياب الاستراتيجيات التي بإمكانها المحافظة على فاعلية هذا النظام التي هي محصلة فاعلية اعضائه وقوتهم الذاتية فالعالم العربي تسوده ظاهرة الدوائر المتقاطعة الجزئية ومن بناء جسور تربط بينها جميعاً في منظومة اقليمية قوية عصرية متقدمة تملك آلية حركة فاعلة ومنظمة للعلاقات بينها . بل يشهد عدة انقسامات على المستوى الافقي والرأسي . انقسامات حول العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل . وأخرى حول سياسة التعامل مع إيران ومواقف متباينة من الاحداث في سوريا ومن المقاومة اللبنانية والفلسطينية وإثارة انقسامات مذهبية وطائفية سنية وشيعية حول قضايا خلافية لم تحسم . هدفها تسبب الخلافات المذهبية وإشعال الفتنة لفتح الباب امام حروب الأهلية في اكثر من منطقة عربية^(٢٧).

ب- ان ما تتعرض له منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة من عدم الاستقرار على امتداد اكثر من ثلاثين عاماً وجعلها مسرحاً لحروب و صراعات كثيرة واستمرار معاناة عدد من الدول العربية من الاحتلال و التدخلات و الضغوط الاجنبية وبروز العديد من الازمات بين بعض الدول فيما بينها والمشاكل الداخلية المتفاقمة في العديد من الدول التي تعاني الكبت واحتكار السلطة وتدني المستوى الاقتصادي . واستمرار حالة التباعد بين مشرق العرب ومغرب وفتح دول الغرب العربي لمجالها الحيوي الجاه اوربا و البحر المتوسط^(٢٨).

ج- حركات المقاومة المسلحة مثل حزب الله وحركة حماس . واحتلالهما المكان البارز في ساحة التفاعلات العربية لقد ضفر الاحداث وصناعة المواقف وإثارة الاهتمام لدى الشارع السياسي ، هذا البروز كان احد الاسباب التي اضافت الى القوى الحية في العالم العربي قوة جديدة خصوصاً في القضايا المثارة مع اسرائيل . وربما ملاً فراغاً فعلياً قائماً . لكنه من ناحية اخرى زاد من شراسة رد فعل الكيان الإسرائيلي وهمجيته التي ليس لها حدود وقيود على استخدام آلتها العسكرية الضخمة كما بدى الامر في العنوان الإسرائيلي على

لبنان عام (٢٠٠٦) وفي محرقة غزة أواخر عام (٢٠٠٨) وعدوان الرجعة على غزة عام (٢٠١٢) ما جعل من بروز تلك الحركات امراً مؤثراً في مقدرات الشعبين الفلسطيني و اللبناني . او سلبياً كما يراه بعض المتشائمين^(٢٩).

د- اما بالنسبة للتطورات على ساحات المواجهة مع الكيان الإسرائيلي في فلسطين ولبنان وسوريا على مدار الاعوام (٢٠٠٧/٢٠٠٨) سمحت بتسليط الضوء على الدور الإيراني الداعم لقوى المقاومة الوطنية و ابراز حجم المفارقة بين هذا الدور وبين ادوار دول الاعتدال العربي التي اتخذت من التسوية خياراً استراتيجياً لها . وعلى صعيد اخر فإن الدور الإيراني في العراق ولبنان عزز من القوى التفاوضية الإيرانية بخصوص برنامجها النووي . لأن معناه المباشر هو ان إيران قادرة على الحاق الأذى بالمصالح الأمريكية في مواقع مفصلية وحاسمة بالنسبة الى الأمن القومي الأمريكي كما في الخليج وفلسطين^(٣٠).

الامر المهم الآخر في الجانب السياسي هو مسألة الديمقراطية حيث كشفت ما سمى بثورات الربيع العربي مدى ضعف فكرة الديمقراطية في العالم العربي وحصول ارتباطاً قد يبدو عشوائياً ولكنه اصبح امراً واقعاً بتمثل في الارتباط العضوي بين الفوضى و الديمقراطية واذا كانت هذه الفكرة قد جرى تداولها خلال الخمسين عاماً الماضية . اما لعدم الاكتراث بها من قبل الانظمة السلطوية واما لتقاطعها مع البيئة الثقافية للعقل العربي . الا انها تواجه الان مأزقاً مزدوجاً طرفه الاول استقرار الرفض الرسمي لآلياتها وطرفة الثاني ضعف البنية المجتمعية العربية على تقبل نتائجها وتبقى حالات الفوضى و الاحتقان الداخلي في اكثر من بلد عربي شهد مؤخراً تجارب انتخابات قبل عنها شفافة ونزيهة تمثل دليلاً قائماً على هذه الفرضية^(٣١).

فمثلاً تعكس الازمة الديمقراطية المتفجرة حول الدستور المصري تناقضات وتقاطعات المصالح بين القوى السياسية و الاجتماعية الفاعلة في المشهد المصري . وما تعبر عنه من فكر سياسي و ايدولوجي تجسد في الخلاف حول توقيت الدستور وأحكامه ومضمونه فقد بدأت الازمة بالإعلان الدستوري الذي اصدره الرئيس محمد مرسي في (٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٢) الذي اقال فيه النائب العام وحصل قراراته فيما يخص اعمال السيادة من رقابة القضاء . الى جانب قيادة بتحسين تعدياً على استقلال القضاء وتجاوزاً للقانون استدعى ردود فعل قوية متمثلة في التظاهر و الاعتصامات وتعليق عمل المحاكم . ومن الجدير بالذكر ان توصيف المرحلة الانتقالية الحالية وما اذا كانت مرحلة ثورية ام دستورية وقانونية كان دوماً محل جدل وخلاف . فاخترق القانون وتجاوزته بدأ بالثورة في حد ذاتها باعتبارها فعلاً غير قانوني من الاصل ثم اتسع الخرق و التجاوز خلال المرحلة الانتقالية بمحاكمات مشكوك في نزاهتها لقتله الثوار و احكام قضائية ميسسه . كحل مجلس الشعب وتوالي الاعلانات الدستورية من المجلس العسكري ثم رئيس الجمهورية ووجهة النظر التي تقف خلف الاعلان ترى

ان استمرار الاطار القانوني و المؤسساتي بهذا الشكل قد اعاق خطة الرئيس في السيطرة على الاوضاع وينذر بتفكيك الدولة نفسها و مؤسساتها بعد ان أصبحت جزراً منعزلة كل منها توقف قرارات الاخرى وتعطلها^(٣٢).

النقطة المهمة الاخرى هو ان منطقة الشرق الأوسط تفتقر الى إستراتيجية منفصلة تتعامل مع قضية التحرير بعد ان استنفذت القدرات العربية في مراحل الصراع العربي-الإسرائيلي الممتدة من عام (١٩٤٨) وصولاً الى اتفاق غزة - اريحا في (١٣ ايلول ١٩٩٣) الذي أعفى الدول العربية فرادى و مجتمعين من أولوية هذه القضية . اذ ازاح التفاوض السري للقيادة الفلسطينية مع اسرائيل تلك المسؤولية التي طالما تحملها الدول العربية التي سمحت لبعضها التدخل السافر في الشأن الفلسطيني وصل الى حد تقديم الدعم المالي والعسكري لفصائل معينة على حساب اخرى في سابقة خطيرة تجاوزت حالة الاختلاف و الخلاف لتصل الى الاقتتال بين بعض الفصائل خلال العقود الأربعة الاخيرة . ومهما كانت طبيعة الأسباب للعزوف العربي الجدي عن القضية الفلسطينية واستخدامها كوسيلة للمساومات و المزايدات الداخلية في الاقطار العربية . الامر الذي سمح بتفاقم القضية وتمدد اسرائيل في فلسطين وجوارها . وتغلغل اطراف اقليمية بمسار القضية راح بعض الفلسطينيين يتطلعون اليها ويعلقون امالاً لانتشالهم من واقعهم البائس فبرز الدور الإيراني بعد ان اغراها التجاهل العربي بالتقدم واخذ الدور ليستأنس به بعض القوى الفلسطينية بفعل الدعم المالي و السياسي وربما التسليحي في الوقت الذي لم يتمكن النظام العربي من انتشال الفلسطينيين المحاصرين في غزة^(٣٣).

وعليه ان الشرق الأوسط وخاصة المنطقة العربية تعاني من فراغ سياسي وقيادي وعسكري وخلفاً في التنمية البشرية و التطور التكنولوجي و الثقافي . وهذا مثل اغراء للدول الإقليمية الاخرى (خصوصاً تركيا و ايران) للسعي بالتحرك نحو تغيير المنطقة و السيطرة عليها عبر استراتيجيات اقليمية . وخاصة تجاه منطقة الخليج التي تعد اكثر المناطق رخوة سكانياً وعسكرياً مع جاذبية كبيرة لمواردها الاقتصادية التي ارادت حالها حال كل المنطقة العربية ان تكون موضوعاً في السياسة الدولية . وهدفاً للاستراتيجيات الدولية و الإقليمية . بعد ان رفضت ان تعيد النظر بأوضاعها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .

ثالثاً : الاسباب الدينية والحضارية والثقافية

ان ظاهرة التطرف الديني ظاهرة موجودة عبر الاديان . فنجد ان اقدم الحركات الثورية هي جماعة الغيورين حيث ظهرت جماعة يهودية تطالب بإلغاء المستعمر الروماني وإقامة الدولة اليهودية (ثيوقراطية) . كما تنادي بالإصلاح الديني الكامل . وتتكون هذه الجماعة من احزاب متطرفة تلجأ الى العنف والقتل . وهي جماعة (السيكر) أي حاملي الخناجر . و احزاب اخرى معتدلة

ترفض العنف وخاصة قتل اليهود والمتعاونين مع المستعمرين الروماني ومع هذا فهي تساند المتطرفين دون ان تشرك معهم في اعمال العنف . وفي أثناء الثورة الاصلاحية التي قادها "مارتن لوتر" قام احد اتباعه ويدعى "كارل ستادت" بقيادة جماعة متطرفة بهدف احداث تغيرات جذرية وسريعة . مما ادى الى ارتكاب اعمال عنف حيث قُطعت التماثيل في الكنائس الكاثوليكية.

أما التطرف الديني في الاسلام كما يرى "احمد بهجت" فقد ظهر في القرن الاول الهجري من خلال حركات الخوارج ، والتي تشابه في رأيه في بعض الجوانب مع الجماعات الاسلامية المعاصرة^(٣٤).

ولكن التطرف كظاهرة هي نوع من القلق الزائد الذي يعاني منه المتطرف اما لفراغ فكري او لنظرة تشاؤمية او طاعة عمياء لأحد القادة الدينيين . ومحاولة وضع حل لإعادة الاسلام الى مكانة في المجتمع الاسلامي . والعنف كأحد وسائل التطرف ظاهرة اجتماعية وأهدافها معروفة . سواء في اواخر الاربعينيات ومنتصف الخمسينيات او في السبعينيات من القرن العشرين . بالأفكار نفسها والوسائل نفسها . والاهداف نفسها^(٣٥). وهذا يؤكد ان التطرف الديني ظاهرة لها وجوها عبر الاديان في كل زمان ومكان . ومحاولة الصاقها بدين ما تعصب فج لها . ومناورة سياسية أو الايديولوجية . غير ان النظرة السياسية للحركات الدينية تعطي اهمية كبيرة للحركات ذات الدور السياسي في حين انها تتجاهل الحركات الانعزالية . ولكن النظرة العلمية والاجتماعية تحكم علينا بعدم الفصل بين جماعة اسلامية واخرى طبقا للدور السياسي لكل منها فوجود دور سياسي للجماعة الاسلامية او غياب هذا الدور لا يعني أختلافا نوعيا . فالجماعة التي تمارس دورا سياسيا . وتلك التي تمارس هذا الدور كلياها تؤدي حركة دينية لها أسس اجتماعية متشابهة . والفرق بينهما يتمثل في ثلاث جوانب :

- ١- اختلاف في رد الفعل (الاستجابة) تجاه الواقع في الانعزالية كنوع من الحرب السلبية الى مواجهة المباشرة كنوع من الحرب الايجابية .
- ٢- اختلاف في مدى توسع دائرة النقد والمطالبة بالتغير .
- ٣- اختلاف في درجة السرية (الاخفاء) ودرجة العلانية والتصريح والملاحظ في الاسباب السابقة يمكن ان يكشف بسهولة مدى امكانية انتقال جماعة من الانعزالية الكاملة الى مواجهة الشاملة . وذلك يتوقف على تكوين الجماعة و افكارها . وعلى الظروف المحيط بها^(٣٦).

نهاية القرن العشرين ظهر نوع جديد من الارهاب أخذ من الايديولوجية الدينية الاسلامية منطلقا مسوغا لأعمالها الارهابية حيث دفعت هذه الانكسارات الكثير من الجماعات الارهابية الاسلامية الى القيام بعمليات ارهابية واسعة على المستويين الداخلي والدولي . لقد بين العديد من الباحثين بإيعاز التطرف و الارهاب وتصاعدة الى العوامل الثقافية والعقائدية المترسخة في الحضارة

الاسلامية وهي اطلق عليها البعض الظاهرة الحنفية الإسلامية او خطاب السيف في الثقافة الإسلامية^(٣٧). ويقول جراهام فولر "ان الاسلامية الجهادية ترى بان الصراع بين الاسلام والغرب صراعا لن يهدأ وأنه قائم على مبدأ صراع الحضارات"^(٣٨). ودعم هذا الرأي ايضا كتاب اخرون أهمهم برنارد لويس في كتابة (جذور الغضب الاسلامي) ودانيال بايبس ومارتن كرامر ويوسف بودانسكي في كتابة استهداف امريكا^(٣٩). وكذلك صومونيل هنتغون في كتابة كتابة صراع الحضارات الذي اكد فيه على استمرار الصراع بين الغرب و الاسلام و اكد ان صراع الحضارات اشد واطغر من صراع الثقافات^(٤٠).

وهو ما تم الترويج له بعد هجمات (١١ ايلول) على الولايات المتحدة الأمريكية وقد اصبح من الصعوبة التطرق الى موضوع التطرف والحرب على الارهاب دون استحضار العلاقة التصارعية بين الاسلام والغرب^(٤١). وبالرغم من دعوات الامم المتحدة بقرارها رقم (٢٢) في دورتها رقم (٥٣) في ٤ / نوفمبر / تشرين الثاني / ١٩٩٨ بإعلان عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات . الا ان احداث ١١ / ايلول قللت من اهمية هذه الدعوات اذ تصاعدت المواجهه بين الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة وبين حركات الاسلام السياسيين خصوصا بعد اعلان الولايات المتحدة حربها على الارهاب^(٤٢).

أذ ان مفهوم صراع الحضارات كان مصداقية واضحة على ان الصراع هو بين الحضارة الاسلامية والغرب اذا لم يوجه أي تهمة الى الحضارات الاخرى ولذلك حدثت مضايقات للمسلمين داخل الولايات المتحدة بعد احداث ١١ / ايلول وافق ذلك تصاعد مشاعر الاعداء والكرهية للمسلمين حتى خارج الولايات المتحدة . وبذلك فقد ترسخت قناعة لدى المسلمين والعرب بان الحرب على الارهاب يعنى الحرب على الاسلام وما اكد القناعة لدى المسلمين والعرب بهذه المقولة هو استهداف الولايات المتحدة لافغانستان ومن ثم العراق وهي دول الاسلامية^(٤٣).

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فما بعد التأكد على عدم الخلط بين الارهاب وبين المسلمين والعرب وبين الارهابيين الا انها لم تكن الا تأكيدات ذات طابع تكتيكي لم يتم اثباتها عمليا على ارض الواقع^(٤٤). أذ بقي السلوك السياسي الخارجي الأمريكي الواقعي يؤكد مقولة الحروب الصليبية لذلك ارتبط التطرف بالجانب الفكري وتعتبره منطقة الشرق الأوسط ذات جانب فكري متقارب فيرتبطون الغالبية العظمى من سكانها با الاسلام وبذلك نجد ان هذه أحد الاسباب التي جعلت من هذه المنطقة مرتبطة بالتطرف كما اعتبرته القوى الاخرى وربطته بالمنطقة .

المبحث الثالث: طرق معالجة التطرف المؤثر في التوازن الاستراتيجي

النوع الاول / الطرق الصلبة

وتقصد بالطرق الصلبة هي التشريعات والسجن والضربات العسكرية وقرارات أمنية وإقليمية ومحلية وملاحقة الجماعات للتطرف أنصارهم

وحقائقهم ومحاصرة الموارد المالية والعسكرية والبشرية المختلفة . بداية لقد تبنت معظم الدول منهجا جرمي متشددا في مواجهة التطرف حيث طبقت سياسات الملاحقة والمحاكمة الشاملة للجميع دون تمييز وأدخلت الحكومات تشريعات لمواجهة التطرف والتعامل مع التهديد الذي تواجهه من قبلهم وتشمل هذه التشريعات مثلا تسلم الافراد الى بلداتهم الاصلية . زيادة اصلاحيات الاستخبارات للمراجعة . إلغاء وثائق السفر الى مناطق النزاع الخارجية اضافة الى تعامل مع المقاتلين الاجانب كقضية أمنية سواء فيما يتعلق بالمغادرة الى الخارج أو العودة اضافة الى التعامل مع المقاتلين الاجانب كقضية أمنية سواء فيما يتعلق بالمغادرة الى الخارج أو العودة اضافة الى حظر الجماعات والمؤسسات التي يشتبه بكونها تقوم بتجنيد المقاتلين كما توسعت المراقبة الالكترونية لوسائل الاتصال^(٤٥) . وفي المنطقة العربية معظم الدول قامت بتعديل قانون الارهاب بحيث اصبح اكثر تجريما بتعامل مع المقاتلين العائدين وأصبح مصطلح الارهاب يشمل حركات وجماعات سياسية بل وأصدرت بعض الدول قوائم للجماعات الارهابية تضمنت مجموعة كبيرة غير مصنفة كحركات إرهابية وفي مقدمتها جماعة الاخوان المسلمين ففي مصر صنفت جماعة اخوان المسلمين كحركة ارهابية في ٢٥/ كانون الاول / سبتمبر/ ٢٠١٣^(٤٦) .

كما قامت السعودية بضم الجماعة الى قائمة المنظمات الارهابية في ٧/ اذار /مارس ٢٠١٤^(٤٧) . ثم تبعتها الامارات العربية المتحدة في ١٥/ تشرين الثاني ٢٠١٤ . بوضعها على قائمة التنظيمات الارهابية . وعليه فان الحرب على الارهاب وخصوصا بعد ضربات ١١/ ايلول سبتمبر عام ٢٠٠١ . حيث هيمنة العسكرية وهي التي تستند على اساس القوة وإحلال عقيدة الدفاع الوقائي الاستباقي في محل مبدأ الردع والاحتواء التي كانت سائدة قبل احداث ايلول .

لذلك فإن التعامل مع الارهاب مقارب تؤكد على اهمية فهم الاسباب الجذرية للارهاب بحيث يصبح التيار العسكري ملاذا اخيرا وتتقدم استراتيجية الردع والاحتواء الإستراتيجية الموكلة للتعامل . وتتضمن قواعد الاشتباك في تطبيق العدالة وهي استخدام ادنى حد من القوة بعكس نموذج الحرب . الذي يطبق القوة في حدها الاقصى . ويتسم كلا النموذجين بحدود صارمة لمن يمكن ان يخضع لعنف الدولة . وهو ما يضافى الشرعية على ممارسات الدولة . ورغم اهمية مقارنة العدالة فانها تتسم بالبطئ وضعف الفاعلية . واما نموذج الحرب . فرغم فاعليته وسرعته وملائمته بالتعامل مع نمط التهديدات الجديدة كالشبكات الارهابية اللامركزية التي تستند الى دوافع ايديولوجية ولا تردعها العدالة التقليدية . إلا أنها تنطوي على مخاطرة شديدة بظهور عواقب من شأنها استفحال أعمال العنف . وتفويض شرعية الانظمة الحاكمة التي تلجأ

أليه . ودفعها لسلوكيات مناهضة لمبادئ الديمقراطية . بالإضافة الى خلق بيئة يستثمرها منظرو الحركات الارهابية في عمليات التجنيد والاستقطاب^(٤٨) .

لا يقتصر خلل حرب الارهاب والتطرف على نموذج الحرب و العدالة بل ان عدم تبني تعريف محدد ل الارهاب . ساهم في خلق حالة من التشوش الدلالي وفقدان المصداقية بحيث اصبح سلاحا تستخدمه سلطة الدولة الديكتاتورية في مواجهة الخصوم السياسيين او الاعداء المفترضين فمصطلح الارهاب بات يستخدم من قبل الاطراف المتصارعة لاهداف سياسية وتحول الى مفهوم ذاتي غير موضوعي ؛ فالإرهاب بحسب جوزيف مسعد اسم غير مفترض وانما مفروض دائماً فالمفهوم التصنيفي الذي يحوله من ممارسة الى هوية مفهوم خاص لا يتسم بالتعميم ففي الوقت الذي تصف سلطة الدولة بعض الممارسات بالارهاب وتعت مرتكبيه بالإرهابيين فان جميع من يوصفون بالإرهابيين يرفضون هذا الوصف المفروض عليهم من طرف الدولة^(٤٩) . فإستراتيجية التسمية في هذا السياق بحسب جاك دريدا لا تأتي اعتباطا وانما تقع في قلب استراتيجية السيطرة و الهيمنة في لعبة القوة . اذ يجب ان يرى فيها استراتيجيات وعلاقات قوى . فالقوى المهيمنة هي القوى التي تتمكن في ظروف معينة من فرض تسميتها ومن ثم فرض التأويل الذي يناسبها و بالتالي اضعاف الشرعية على هذه التسميات بل وتقنياتها على المسرح القومي و الدولي . فبعد تاريخ طويل و مركب نجحت الولايات المتحدة في التوصل الى اتفاق لحكومات امريكا الجنوبية فيما بينها على ان تخلع رسمياً اسم الارهاب على جميع حركات المقاومة السياسية المنظمة ضد النظام الحاكم او النظم التي فرضت في حقيقة الامر على الحكم^(٥٠) .

اما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط فانها تمر اليوم بمرحلة جديدة من التوازن حيث اصبح التطرف اثر كبير على هذا التوازن و ان الحقيقة في هذه التوازن ان كل من ايران وتركيا ومصر و السعودية تلم بان تكون هي القوى العظمى في المنطقة دون غيرها وان هذه الدول تعد قوى اساسية ومستقرة في الشرق الأوسط وان مكانتها وقوتها في النظام الدولي لم تكن نتيجة لمعادلات عابرة بل ذات خلفية تاريخية و ادارة حكومات خاصة بها وعلى هذا الاساس رغم ان المنطقة تمر بمرحلة عصبية و خطيرة جداً لكن اذا ما تمكنت العقلانية النابعة عن المنطق و المصالح المتبادلة من جر الدول الى التوازن في علاقاتها لم يكن انذاك العودة الى الاستقرار الاستراتيجي وارساء السلام و التنمية هدفاً بعيد المنال في المنطقة^(٥١) .

الا ان التطرف و بروز (داعش) و الحرب ضد الجماعات المتطرفة و احتلاله الى اجزاء من المنطقة اثر على هذا التوازن حيث اصبح هناك لاعبين خارج المنطقة لهم تأثير عليهما حيث نجد عودة روسيا الى الشرق الأوسط ومبادراتها للسلام . في سوريا بالتعاون مع تركيا وايران كن مشفوعاً بصمت او قبول الولايات المتحدة

في حال نجاحها بإمكانها الاقتراب من استتباب الامن و الاستقرار الاستراتيجي في الشرق الأوسط بمنحدر خفيف و بصورة تدريجية بالإضافة الى ان مبادرة روسيا ودخولها في القضية السورية في حال نجاحها من الممكن ان تتكرر في ازمة اليمن ورغم الخلافات الا ان لا امريكا و لا روسيا تسماح بسيطرة قوى اقليمية على الاخرى و تعويض التوازن الإستراتيجية^(٥٢). خصوصاً فان هناك قلقاً مزدوجاً من ايران نتيجة لدورها في المنطقة وتسارع لتطويع تزسانتها الصاروخية لما يمكن ان تعتبره السياسة هو نزعة عدوانية وانها منبع القلق الذي يهدد التوازن الاستراتيجي في المنطقة خصوصاً الخليجية وغياب التوازن وجود الحرب ضد التطرف و الحرب على الارهاب و الحرب في سوريا و حرب اليمن وتدخلات ايران مباشرة او عبر ادواتها التي تحركها وفق مصالحها و مخططاتها^(٥٣).

اذن التنافس الحقيقي على النفوذ و الشرق الأوسط تنحصر بين تركيا و السعودية من جهة و مواجهة النفوذ الروسي في سوريا و موازنته في الحرب على الارهاب وهو ما تريده وسعت اليه المملكة العربية السعودية في تأسيسها للتحالف العسكري الاسلامي فهو لم يأتي في اطار كونه يمثل مدخلاً لمحاربة الارهاب الدولي المتمثل في تنظيم داعش و التنظيمات العابرة للحدود و الاقاليم (ماتسمى بالتنظيمات اللادولتية) فحسب الامر لا يتوقف عند هذا الحد اذ ثمة علاقة ارتباطية متلازمة بالمساعي الروسية الجادة لتعزيز مبدأ إعادة صياغة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط و الذي تطمح له روسيا بتغيير قواعد اللعبة في سوريا لصالح حلفائها في المنطقة (ايران) وبالتالي فأن لدى السعوديين رغبة قوية و يدعم مباشرة من الولايات المتحدة الامريكية بصياغة ترتيبات عسكرية موازية لتلك التحركات الروسية كما ان السعودية يهتمها في نفس الوقت ان تحول دون ان تصوغ تركيا قواعد اللعبة في المواجهة مع روسيا في قلب الازمة السورية في حال اذا ما سعت تركيا الى تشكل تحالف يحتوي النفوذ الروسي^(٥٤). يمكن ان تستنتج ان استخدام الطرق الصلبة في الشرق الأوسط و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي و اختلاف التعاملات في المنطقة و خصوصاً بعد بروز التطرف يعود الى العوامل او الاسباب التالية^(٥٥):

١- أصبحت منطقة الشرق الأوسط نواة جذب استراتيجية للصراعات الدولية فالصراع الدولي بين الشرق و الغرب خط رحالة فيها حيث الصراع الأمريكي الروسي المتجدد الذي يمثل قمة التنافس الدولي على مناطق النفوذ و الثروات في العالم .

٢- انهيار منظومة الامن القومي لبعض دول المنطقة وهو ما انعكس سلباً على استقرار هذه الدول وقوتها الخارجية حيث تعاني معظم دول الشرق الأوسط من ثغرات امنية كبيرة نتيجة اختراقات اجهزة الاستخبارات الخارجية

التي جعلتها صيداً سهلاً للقوى الدولية التي تعتمد على ضرب منظومة الامن الداخلي تحت غطاء الارهاب .

٣- اشعال الحروب الداخلية و الصراعات الدولية نتيجة لثورات الربيع العربي و تفاعلات الثورات المضادة التي دفعت على اثرها القطبين الدوليين روسيا و الولايات المتحدة نحو المواجهة غير المباشرة .

٤- دخول المنطقة في مستنقع حروب الوكالة و التحالفات غير المدروسة بسبب انهيار منظومة التوازن الإقليمي الذي دفع بعض الدول الصغيرة الى ممارسة دور جيواستراتيجي كبير على حساب العمق الاستراتيجي و الذي اثر بشكل سلبي على استقرار معادلة الامن الإقليمي وانهيار المنظومات الإقليمية الرئيسية كالجامعة العربية وعدم فاعليتها في ممارسة دورها في المنطقة .

النوع الثاني / الطرق الناعمة

حاولت كثيرة من الدول تطوير استراتيجيتها لتركيز على الجانب الثقافي و التعليمي او مواجهة الجانب الايديولوجي او محاولة تغير افكار وعقائد و آراء المتأثرين بأفكار كل من القاعدة و داعش او اعداد برامج لإعادة وتأهيل العائدين من تلك التنظيمات او من حاولوا الالتحاق بها لكنهم فشلوا . فعلى سبيل المثال الجهود الناعمة التي قامت بها الان بوضع رسالة عمان ٢٠٠٥ للحوار بين الاديان والمذاهب بعد تفجيرات الفنادق في عمان التي خطط لها ونفذها تنظيم (داعش) عندما كان جزءاً من شبكة القاعدة العالمية خلال مرحلة ابو مصعب الزرقاوي وعملت السلطات الاردنية على ترويج الرسالة بوصفها فهماً مختلفاً للدين مغايراً لإيديولوجية القاعدة و عمل على تسويقها داخلياً وخارجياً^(٥٦).

في السعودية تم تأسيس مركز الامير محمد بن نايف للمناصرة الفكرية وقامت وزارة الاوقاف باطلاق حملة (السكينة) وهي جهود تهدف الى مواجهة القاعدة (داعش) عبر الاستعانة بالعلماء مختصين في الشريعة ومختلف المجالات الاجتماعية و النفسية عبر تنفيذ خطابهم الايديولوجي شرعاً وفقهاً و دينياً وكذلك فتح الباب للمتأثرين و المطلوبين و المحكومين لمراجعة افكارهم . ثم رعاية من تظهر عليهم علاقات التعبير الفكري عملياً بعد الافراج المشروط عنهم^(٥٧).

وفي الامارات تم تأسيس مركز هداية في العام ٢٠١٧ المنبثق عن المنتدى العالمي لمكافحة التطرف في نيويورك وتهدف المركز ومقره ابو ظبي الى تكثيف الجهود العلمية و الفكرية المتخصصين لفهم و ترسيم معالم مواجهته^(٥٨).

ان ذلك العمل على مجابهة المنظمات و الجماعات الاسلامية العنيفة و ادخال حزمة من التعديلات الإستراتيجية و التشريعية و الامنية بما يتيح للاجهزة و المؤسسات الحكومية مواجهة خطر التطرف ومن ابرز هذه التعديلات تبني استراتيجية جديدة للامن واستصدار قوانيني مكافحة الارهاب و ادراج العديد من الحركات الاسلامية في نطاق التنظيمات الارهابية^(٥٩) . اضافة الى استهداف الثقافة المسؤولة عن الارهاب و الحاق الهزيمة بالمعطيات الارهابية وضربها أي

القضاء على جذور الإرهاب الفكرية و المادية عن طريق محاربة الأصول الفكرية للإرهاب و التطرف^(١٠). كذلك مواجهة التحويل المادي للإرهاب عن طريق تخفيف المنابع المالية للإرهابية أي الحد من الاعتمادات المالية التي تحصل عليها وهي أفضل وسيلة كفيلة في التصدي للأنشطة الإرهابية هي الحد من الاعتمادات المالية التي تحصل عليها الجماعات الإرهابية فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت من عمليات غسل الأموال و الرشوة جزءاً من استراتيجية تخفيف الوارد المالية الخاصة بالشبكات الإرهابية وكذلك قامت وزارة المالية الأمريكية ببناء نظام مصرفي قادر على جمع البيانات عن التحويلات المالية الالكترونية عبر الحدود من أجل تعقب عمليات تحويل الإرهاب^(١١). العمل على سد الثغرات القانونية التي تسمح بنمو أي أنشطة إرهابية من خلال وضع العديد من التشريعات القانونية المنظمة للأنشطة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة^(١٢).

الخوف من تنافي خطر وقوع أسلحة توديه في أيدي الجماعات الإرهابية لذلك بدأ الدول تعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل المساعي الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل في الأعقاب أحداث ١١ أيلول حيث كان هناك قلق من خطر وقوع هذه الأسلحة بيد هذه الجماعات^(١٣).

معالجة العوامل الاقتصادية و الاجتماعية السلبية كالفساد وارتفاع نسب البطالة و بالخصوص بطالة الشباب إضافة إلى تقرير المؤسسات الديمقراطية ودعم الحوار بين الدول و المجتمع وضمان احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية ومكافحة التعصب والتمييز ودعم الاحترام المتبادل و التعايش و العلاقات المتناغمة بين المجموعات العرقية و الدينية و اللغوية وغيرها ومحاولة وضع حد للخلافات العنيفة و التشجيع على الفض السلمي للتزاعات وحل المشاكل القائمة^(١٤).

أما تركيا فمن خلال نظرية العمق الاستراتيجي استطاعت تركيا المصالحة بين عدة ثنائيات كثيراً ما خلقت استقطاباً في الواقع العربي مثل ماضيها و حاضرها وبالحديث عن الميراث العثماني بشكل إيجابي وربطته بالدولة التركية المعاصرة بين التاريخ و الجغرافيا من خلال مد الجبال الحيوي التركي إلى الجنوب و الشرق . بالإضافة إلى الشمال و الغرب بين الكمالية و العثمانية بالعمل على احترام الأمن و الحرية معاً بين القوة الناعمة و الصلبة باستخدام السياسي و الثقافي و الاقتصادي بمهارة حتى يظل العسكري خياراً أخيراً ولكن قوياً و حاضراً^(١٥).

تظل هذه العوامل الأكثر تأثيراً ودفعاً لسياسة خارجية وفعالة على المستوى الإقليمي إذ استطاع النظام السياسي التركي بلورة موقف إيجابي من الإسلام و تجاوز حالة العداء السابقة للغرب ونجح في مشروع الثورة المعرفية . وتبنى العلمانية أساساً للحكم وحصل على الدعم الشعبي للنظام الجمهوري

وعمل على إيجاد بيئة ملائمة للانتقال الى الديمقراطية وتبني نظام قائم على التعددية الحزبية ، الذي مهد الطريق الى الانفتاح السياسي واسهم في تحقيق ثورة اقتصادية تمتعت البلاد بموجبها بدرجة معينة من الاستقلال عن الدول الأخرى^(١١).

من اهم متطلبات تقوية الدور الإقليمي التركي حدوث نهضة اقتصادية تسمح بتوفير الموارد اللازمة لتفعيل السياسة الخارجية بكفاءة ، فلا بد من تحسين البنية التحتية للسياسة الخارجية التركية بالتطور الاقتصادي كضمانة أولى لعمل خارجي فعال . وقد شهدت تركيا بالفعل طفرة اقتصادية في السنوات الأخيرة حتى صار الاقتصاد التركي رقم (١٧) في العالم وتعد الحكومة التركية من أجح الحكومات في إدارة تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية التركية محتفظاً بكثير من عناصر قوته وقدرته^(١٢).

أما إيران لا يمكن اختصار مشروع إيران الاستراتيجية تجاه منطقة الشرق الأوسط في مجرد تصدير الثورة أو ما تنهم به من محاولات تشييع المنطقة ، بل ان مشروعها يشبه الهرم متعدد الطبقات ، وفق الآتي^(١٣):

أ. قاعدة الهرم : تتكون من العوامل الإقليمية وتكون بمستوى طبقتين هما :

- الطبقة الأولى في الهرم : العوامل الإقليمية الخاصة بمنطقة الخليج العربي.
- الطبقة الثانية في الهرم : منطقة المشرق العربي.

ب. قمة الهرم : تتكون من العوامل المحلية المتعلقة بإيران وتكون بمستوى طبقتين ، هما :

- الطبقة الثالثة في الهرم : تعتمد على القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية الإستراتيجية في المنطقة الخليج.
- الطبقة الرابعة في الهرم : وهي الأخيرة التي تسعى من خلالها إيران للحصول على التكنولوجيا النووية المطورة لتشكيل سقفاً تستظل به إيراني تحقيق مشروعها الاستراتيجي عوضاً عن السقف الدولي الذي تفتقر اليه.

ان السياسة الخارجية الإيرانية حيال الأمة العربية بشكل عام تتجه نحو ملاطفة الشعور القومي العربي المبدئي في عدد من المحاور التي تسعى من خلالها لان تؤكد إيران عمقاً استراتيجياً إسلامياً حيال الأمة العربية لا غنى عنه ، وان ينظر اليها ويتم التعامل معها على أساس انها صديق محتمل وليس عدواً وتحدد تلك المحاور مكان تقاطع المصالح العربية - الإيرانية ومواضع تصادمها ومن أبرز هذه المحاور^(١٤) :-

- أ. الدعم الإيراني لقوى المقاومة الوطنية العربية وإبرزها ، المقاومة الشيعية اللبنانية المتمثلة بحزب الله ، وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية حماس .
- ب. الدعوة الإيرانية لحفظ الاستقرار في المنطقة الخليج العربي المبني على توجهات بان ذلك من مسؤولية الدول المظلة على الخليج ، في ظل الخلل الفادح

في التوازن الاستراتيجي بين الضفتين بما يسمح لان تصبح تلك الحماية مسؤولية إيرانية حثه .

ج. مد الجسور المتينة لعودة العلاقات الإيرانية - المصرية ، القائمة على عدم وجود ما يضر بتلك العودة او يفسر استمرارها ، فمصر لا تدخل في خلافات حدودي مع إيران ولا يملكها هاجس المدّ الشيعي .

د. تطور السياسة الإيرانية الداخلية في اعقاب انتخابات مجلس الشورى في اذار ٢٠٠٨ وهو ما ظهر واضحاً في تجاوز التشدد الذي كان سائداً في السابق وتبلور اتجاهاً يقول بان حدود الاختلاف بين من يطلق عليهم تجاوزاً المحافظين و الاصلاحيين ترتبط بالداخل الإيراني اكثر من الخارج .

وعليه ساهم التطرف في حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط منذ عقود عدة حيث جاءت نتيجة عدم وضوح العلاقة التي ترتبط النظم الإقليمية القائمة في هذه المنطقة الحيوية لا في مضمونها ولا في شكلها فمن ناحية لا يوجد اتفاق بعد على تحديد دقيق لنطاق و خصائص وهيكلية النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن الخلاف القائم اساساً حول ما اذا كان النظام الإقليمي العربي لا يزال هو القوام الاساسي بل الوحيد للمنطقة ام ان دول المنطقة خصوصاً الدول العربية مع قيام دول الخليج العربية الست بتبني مدركات وسلوكيات مستقلة وشبه منفصلة عن مقتضيات اشتراكها في نظام اقليمي فرعي للخليج .

ان وصول منطقة الشرق الأوسط الى هذا المنعطف الخطير الذي بات الافق السياسي فيه مسدوداً على كافة الجبهات ، يعدّ مسؤولية امريكية في المقام الاول نتيجة اخطاء في الحسابات وسوء في التقدير وقلة دراية بثقافات المنطقة و حساسيات شعوبها الا ان الخطيئة الكبرى في هذا الشأن تقع على بناء الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط التي وضعت بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ، القائمة على الافكار المحافظة و المسبقة لتيار المحافظين الجدد ولتحالف اليمين الاصولي و الصهيوني الأمريكي وذلك من واقع الاعتبارات الآتية^(٧٠) :

أ. تبنت هذه الإستراتيجية اسلوب الحروب الاستباقية و اتجاهات الهيمنة الأمريكية و ملامح الحلم الامبراطوري في المنطقة ، و الرغبة في اعادة صياغة الاوضاع بها تبعاً لمفاهيمها و تصوراتها لدور اسرائيل فيها ، لا ان تداعيات هذه الإستراتيجية اسفرت عن غزو دولتين من دول المنطقة و احتلالهما بالقوة المسلحة ، اعتماداً على متطلبات السياسة الداخلية الأمريكية ، و اولويات المصالح النفطية ، و مقتضيات هيبة القوة العظمى و نزعات الثأر و الانتقام الامر الذي تسبب في تعثر المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط .

ب. استبعدت هذه الإستراتيجية البعد السياسي من معادلة التعامل مع الارهاب و اتخذت من محاربته محوراً لسياساتها و اساساً لعلاقتها بدول العالم و فرضت الابعاد الامنية و العسكرية و ركزت على ما يسمى بالارهاب الاسلامي

تحديداً . الامر الذي جعل الولايات المتحدة تعتمد على النظم المرتبطة بها سياسياً و امنياً وليس على دول منطقة الشرق الأوسط التي تتوجس من ثقافتها . وتتخوف من معتقداتها ولا تثق في توجهات شعوبها .

ج. اصرت هذه الإستراتيجية على التعامل مع القضايا المشتعلة في المنطقة فرادى وتفادت الاعتراف بالعلاقة المتبادلة بين تطوراتها وذلك بهدف التركيز على ازمة واحدة كالمشكلة العراقية قبل انسحاب القوات الامريكية من العراق نهاية عام ٢٠١١ ، وكذلك ازمة البرنامج النووي .

الخاتمة

من خلال ما تقدم و دراستنا لموضوع التطرف و اثره في التوازن الاستراتيجي للشرق الأوسط نجد ان نشوا التطرف من خلال الأسباب السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية او الفكرية خلق بيئة جديدة من التوازنات في المنطقة فقد اعطى دوراً مهماً لبعض القوى الإقليمية في ان تلعب دوراً فاعلاً فنجد بروز الدور التركي حيث اعتبرت تركيا قيام الازمة السورية فرصة ثمينة لهم لدعم الجماعات المسلحة ما يسمح لها بالوصول الى موقع إقليمي مهم رغم انها تزعم مكافحة (داعش) على الرغم من بروز تقارير تتحدث عن مرور الإرهابيين ببلادها خلال عملية الدخول و الخروج من سوريا و التساهل مع المقبوض عليهم من المتطرفين و انها تحاول ان تلعب دور إقليمي مهم في التوازن الاستراتيجي للمنطقة ويدعم روسي كذلك ايران و تدخلاتها في العديد من دول المنطقة و الاستفادة من الوضع من اجل ممارسة دور إقليمي و السعي الى تعزيز مكانتها و عبر هذه التدخلات إضافة الى برنامجها النووي الذي يزعج دول المنطقة و خصوصاً دول الخليج التي تسعى دائماً الى ابراز مكانتها في ان هذه التوازن و بمساندة أمريكية و لا تسعى إسرائيل و محاولة ان تكون لها دوراً مؤثراً خصوصاً و انها الحليف الاستراتيجي لأمريكا ، اما بالنسبة للعراق و سوريا فانها اصبحا ساحة لتصفية هذا التوازن و محور يحاول ان يثبت دوره الأبرز في التوازن لذلك نجد ان ظاهراً التطرف خلق نوع التوازن و ابرز قوى أخرى في المنطقة مثل روسيا و تقوية العلاقات الروسية - التركية التي هي (تركيا) عضو في الناتو كذلك الى وجود الولايات المتحدة الامريكية التي تعبر هي ابرز عنصر في خلق حالة التطرف و الإرهاب و سعت الى فرض سيطرتها على بالمنطقة بحجة مواجهة و مكافحته الإرهاب .

الاستنتاجات و التوصيات

١. بناء منظومة فكرية قادرة على الوقوف بوجه كاساليب التطرف و العمل على إشاعة روح التسامح .
٢. القضاء على البطالة و إعطاء فرصة عمل للشباب و العمل على وضع إستراتيجيات و خطط من اجل تنمية و خلق فرص عمل و استغلال طلباتهم بشكل إيجابي .

٣. معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية السلبية كالفساد ودعم المؤسسات الديمقراطية والحوار واحترام الأديان والحريات الأساسية ومكافحة التعصب والتمييز ودعم الاحترام المتبادل والتعايش والعلاقات بالمتناغمة بين المجموعات العرقية والدينية واللغوية ومحاولة وضع حد للخلافات العنيفة والتشجيع على الفض السلمي للمنازعات وحل المشاكل القائمة.
 ٤. اما فيما يتعلق بالتوازن الاستراتيجي نرى ان التطرف خلق نوعاً جديداً من التوازن في المنطقة حيث كان ايجابياً لبعض الدول أدى الى ان تصبح قوى فاعلة ومؤثرة في المنطقة مثال تركيا و ايران أصبحت لهم أدوار فاعلة مما أرى الى تراجع أدوار دول أخرى مثل دول الخليج في حين أصبحت دول أخرى مثل العراق و سوريا سامة لهم التوازن ولعب الأدوار في المنطقة .
 ٥. دور الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في تفعيل التطرف والاستفادة منه من اجل إعادة التوازنات في المنطقة بما يخدم مصالحهم حيث نجد التحالف الروسي التركي إضافة الى ايران من جهة و الأمريكي الخليجي من جهة أخرى وبالتالي خلق فرصاً وأدوار الدول ذات فاعلية الإقليمية (تركيا- و ايران) و خلق بيئة مؤاتية للتدخل الدولي وخصوصاً أمريكا وروسيا .
- الهوامش:**

- (١) بولنت أرس وأخرون ، السياسة الخارجية التركية ...نظرية من الداخل ، ضمن التحول التركي تجاه المنطقة العربية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٢، ص٧.
- (٢) ناظم يونس عثمان ، الاكراد على طرفي الحدود العربية-التركية التداعيات السياسية الاجتماعية ضمن كتاب العرب ، تركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، المركز العربي لالبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ص١٨٠.
- (٣) جوناتان كلارك وستيفن هالير ، التضرر الأمريكي، المحافظون الجدد والنظام العربي ، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٥.
- (٤) سعد شاكر شلبي ، محمد حسين المومني ، المؤسسة العسكرية في النظام الإسرائيلي، دار النشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٢، ص١٨٦.
- (٥) محمود محارب ، اسرائيل وتركيا والدول العربية ، الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات ضمن كتاب العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٢٥.
- (٦) خيرى عمر ، قراءة في نتائج انتخابات البرلمان المصري ، مجلة دراسات الشرق اوسطية . عدد٥٩، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان، ص١٥٠.
- (٧) اشرف محمد عبد الحميد ، تطورات الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣ دراسة في تأثير حلف الناتو ، سلسلة اطروحات الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٦.
- (٨) عبد الخالق عبدالله ، ص١٨٩.
- (٩) عدنان هياجنة ، التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ص٢٧.
- (١٠) الدكتور عثمان محمد غريب ، الازهاق بين الاسباب والمواجهة ، ورقة مقدمة الى مؤتمر الاسلامي الذي تعقده وزارة الاوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان ، ٢٠٠٦، ص٣.

- (١١) د. عيسى صفا ، التطرف يؤرق الوطن العربي ، الضفة الفلسطينية. www.wbalestine.comtent.28/12/2018.
- (١٢) المصدر السابق.
- (١٣) منتدى الامارات الاقتصادي، نظرة فاحصة على الوضع الاقتصادي ، الشبكة المعلوماتية العالمية ، www.uacee.com.
- (١٤) مصطفى سداد، تحديات تواجه اقتصاد الخليج عام ٢٠١٧، الشبكة المعلوماتية العالمية. <https://www.arrajol.com/content>.
- (١٥) المصدر السابق.
- (١٦) روحاني ، ايران توجه حرباً اقتصادياً ، شبكة المعلوماتية الايرانية، <https://business/article/arabic.cnn.com>.
- (١٧) المصدر السابق.
- (١٨) د. فرج المحاسنة، ماضي المشاكل الحقيقية للاقتصاد التركي والذيرة التركية، شبكة المعلوماتية العالمية، <https://www.alkawnews.com/article>.
- (١٩) سوزي سوما ، لماذا نحتاج قيادة الاعمال الاجتماعية في الشرق الأوسط ، الشبكة المعلوماتية العالمية ، <https://arab.org/ar>.
- (٢٠) أميل امين، التفسير النفسي للتطرف والارهاب، جريدة الشرق الأوسط ، عدد ٥ يونيو ٢٠١٧.
- (٢١) المصدر السابق.
- (٢٢) السيد أمين شلبي ، الارهاب الدولي المصادر والاشكاليات مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد ١٦٢، اكتوبر ٢٠٠٥، ص ١٢٦.
- (٢٣) عبد الغني عماد، الاسلاميون بين الثورة والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣، ص ٢٢.
- (٢٤) حسن الحاج علي احمد ، حرب افغانستان التحول من الجيو ستراتجيا الى الجيو ثقافي ضمن كتاب العرب والعالم بعد ١١٠ : ايلول /سبتمبر ، مجموعة الباحثين ، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ٢٠١.
- (٢٥) مارغريت تاتشر ، تهديدات جديدة حلت محل التهديدات القديمة ضمن كتاب المحافظين الجدد، مجموعة باحث، ترجمة فاضل جتكر ، مكتبة لعبيدكان ، الرياض ، ٢٠٠٥، ص ١٤٧.
- (٢٦) بولي مندلي ، امريكا في خطر ، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت، ٢٠١١، ص ٣٢٤.
- (٢٧) مصطفى عب العزيز مرسى ، اثر الادوار الإقليمية غير العربية على التوجهات العربية تزايد التأثير الدولي على توجهات النظام الإقليمي العربي ، منتديات المركز الاكاديمي لتجمع الدراسات والبحوث العلمية ، طرابلس ، ٢٠٠٠، ص ٦١.
- (٢٨) نظام بركات ، مشاريع التعير في لمنطقة العربية ومستقبلها ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٢، ص ١١.
- (٢٩) صلاح سالم ، رابطة الجوار الغربي .. بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ ، مجلة شؤون عربية ، عدد ١٤٢، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٥٣.
- (٣٠) نيفين مسعد ، حالة الامة العربية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ثنائية التيقن و الاختراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ٤٠.
- (٣١) خليل العائلي ، هل الدولة على وشك السقوط ، مجلة : العدد ١٢٩، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ٧٤-٨١.
- (٣٢) احمد عبد الحي ، الدستور و الصراع الاجتماعي السياسي بعد الثورة في مصر ، تجاه جدلية الالكترونية ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، بلا.

- (٣٣) محمد خالد، واقع القضية الفلسطينية وفاقها.... منظور استراتيجي، مجلة شؤون عربية، عدد ١٢٩، القاهرة ٢٠٠٧، ص ١٤٩.
- (٣٤) محمد ياسر خواجه "علم الاجتماع الديني (مفاهيم وقضايا)" دار المصطفى للطباعة والنشر، طنطا ٢٠٠٣، ص ٣٦-٣٨٩.
- (٣٥) رفيق حبيب، الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٤.
- (٣٦) أحمد محمد بيومي، مرجع السابق، ص ١٥.
- (٣٧) بوميد بوزيد، سلطة الرمز وخطاب العنف، كتاب الاسلاميين والمسألة السياسية، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢١٢.
- (٣٨) جراهام فولر، مستقبل الاسلام السياسي، ترجمة محمد عثمان خليفه، مركز جامعة القاهرة للغات ترجمة، القاهرة، ص ٢٣١.
- (٣٩) حسن الحاج علي احمد (مصدر مسبق ذكره، ص ٢٥٠).
- (٤٠) صموئيل هنتغتون، صراع الحضارات واعادة بناء النظام الدولي، ترجمة عباس هادل كاظم، دار الامل للنشر، الاردن، ٢٠٠٦، ص ٢٩٨.
- (٤١) السيد امين شلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.
- (٤٢) خلدون حسن القتيب، حركات الاسلام السياسي و السلطة دراسة في آليات الهيمنة، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٩، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨.
- (٤٣) توماس هينفام، ص ٢١٨.
- (٤٤) نادية مصطفى، حروب القرن الواحد والعشرين ووضع الامة الاسلامية (رؤية اولية)، مجلة السياسة الدولية القاهرة، العدد ١٥٥ يناير، ٢٠٠٣، ص ٧٨.
- (٤٥) تشارلز ليستر، المقاتلون الاجانب العائدون، تجريمهم ام اعادة دمجهم، ص ٣-٤.
- (٤٦) <http://www.aljazeera.net/2013/12/25>
- (٤٧) www.bbc.com/arabic/middle-east/2014/3/14/saudi-terror-organization
- (٤٨) رونالد كريلينست، مكافحة الارهاب، ترجمة احمد التيجاني، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات الطبعة الاولى، ٢٠١١.
- (٤٩) جوزيف مسعد، دجومة المسألة الفلسطينية، دار الاداب، بيروت، الطبعة الاولى ٢٠٠٩، ص ١١.
- (٥٠) جاك ديريدا، ماذا حدث في ١١ سبتمبر، ترجمة صفاء فتحي، دار البيضاء الطبعة الاولى ٢٠٠٦، ص ٦٤.
- (٥١) التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، على الشبكة المعلوماتية العالمية، الانترنت <https://ifp.news.com/ar/exclusive>
- (٥٢) المصدر السابق.
- (٥٣) ميشال ابونجم، ايران تعد التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج، جريدة الرياض، عدد ١٤٢٤، ١ ديسمبر ٢٠١٧.
- (٥٤) نوح فسينس، قراءة في الصراع في الشرق الأوسط و التوازن في لعبة القوى بين ايران و السعودية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية الاستراتيجية، الشبكة العالمية المعلوماتية الانترنت <https://www.politics-dz.com>
- (٥٥) محمود المنير، التحولات الاستراتيجية الكبرى في الشرق الأوسط من ٢٠١١ الى ٢٠١٧، على الشبكة العالمية المعلوماتية الانترنت، 2051 <https://www.noonpost.com/contont/2051>
- (٥٦) <http://www.qmmanmessage.com>
- (٥٧) www.mncc.org.sa

- (٥٨) <http://www.hedayah.ae/about.hedayah/history>.
- (٥٩) كنعان خورشيد عبد الله ، الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث ١١/ايلول وانعكاساتها على العالم الاسلامي ، مجلة الحكمة ، بغداد، ٢٩٠، ٢٠٠١، ص٣٠.
- (٦٠) واشنطن تحث على اعتدال المدارس لدينية في الدولة الاسلامية ٥ كانون الاول ٢٠٠٣، قسم لخبار ، مركز الكاشف و الدراسات الاستراتيجية ، سوريا ، موقع على شبكة المعلوماتية الدولية ، <http://www.alkashif.irg>.
- (٦١) جولا دوبرياسكي ، النمو المتجذر للجريمة العالمية : قضايا علمية ، ٢٠٠١، على المشكلة الدولية الانترنت <http://www.usinfostate.gov>.
- (٦٢) نادية محمود مصطفى ، الهجمات على امريكا ومستقبل العالم ، موشع الشبكة المعلوماتية الدولية . الانترنت www.islsonline.net/arabic/politics/20d/article14.shtml.
- (٦٣) كايل شنون، الحد من انتشار الاسلحة النووية ومنع انتشارها والدفاع ضد الصواريخ الباليستية ، كتاب التسليح ونزع السلاح و الأمن الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص٩١٧؛ ينظر : خليل حسي، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية ، ط١، دار المهل اللبناني، بيروت ٢٠٠٩، ص٤٥٩.
- (٦٤) حقوق الانسان في تحقيق مكافحة الارهاب ، دليل عملي الاعوان اشربة ، فرسفا مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان بمنظمة الأمن و القادة ٢٠١٣، على شبكة المعلوماتية العالمية : <http://www.osce.org/odihr>.
- (٦٥) باكينام الشرقاوي ، طبعة المشروع الإيراني في المنطقة الأمريكية المعلوماتية العالمية، ٢٠٠٧: <http://www.onisiam.net/arabic/newsanalysis>.
- (٦٦) ستيفن هير ، التحديث و التحول السياسي : التجربة التركية في التحولات الراهنة و دورها المحتمل في أحداث التغير في العالم العربي ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص١٩٤.
- (٦٧) باكينام الشرقاوي ، مصدر سبق ذكره .
- (٦٨) مصطفى اللباد ، قراءة في مشروع إيران الاستراتيجية تجاه معطيات العربية ، مجلة شؤون عربية ، عدد ١٢٩، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣٦.
- (٦٩) نيفين مسعد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٠.
- (٧٠) سعيد رفعت ، حسابات السياسات اعربية و علاقتها بالتطورات التجارية بالمنطقة ، مجلة شؤون عربية ، عدد ١٣٢، القاهرة، ص١٠-١٣.